الأمم المتحدة

A/64/219

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2009
Arabic
Original: English/French/Spanish

**الدورة الرابعة والستون**

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

## تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين تقريرا تحليليا بهذا الشأن، يسلط الضوء على التدابير العملية والوقائية المتخذة في هذا الصدد. ويوجز هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات استجابة لمذكرة شفوية أرسلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

* A/64/150.

200809 200809 09-43809 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

## أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٤ من قرارها ١٧٩/٦٣، أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين تقريرا تحليليا بهذا الشأن، يسلط الضوء على التدابير العملية والوقائية المتخذة في هذا الصدد.

٢ – وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٣، طلب تقديم معلومات إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وتلقت المفوضية، حتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ردودا من حكومات أنغولا وباراغواي وبيلاروس وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية السورية وكوستاريكا. ويرد رد مقدم من العراق استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٩، في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة (A/HRC/12/30).

## ثانيا – معلومات واردة من الدول الأعضاء

### أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

أكدت الحكومة أن دستور أنغولا لا يسمح لأنغولا بتطبيق تدابير قسرية من جانب واحد ضد أي بلد. ولا تؤيد السياسة الخارجية الأنغولية التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ولا تطبقها.

وذكرت الحكومة أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد يمكن أن تؤثر سلبا في مجال حقوق الإنسان، والتنمية، والعلاقات الدولية، والتجارة، والاستثمار والتعاون. ونبّهت إلى ضرورة تجنب استخدام المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكأدوات للضغط السياسي أو للحوكمة العالمية.

واعتبرت الحكومة أنه ينبغي للدول الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ تدابير من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي على وجه الخصوص تجنب اتخاذ تدابير من جانب واحد ذات طابع قسري، تتجاوز آثارها

الحدود الإقليمية، وتضع عقبات أمام العلاقات التجارية بين الدول وتعوق الإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية.

وأعربت الحكومة عن قلقها إزاء استمرار بعض القوى في استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد كأدوات للضغط السياسي أو الاقتصادي على أي بلد، ولا سيما على البلدان النامية، وذلك بهدف منعها من ممارسة حقها في أن تقرر بمحض إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الحكومة أنّ المجتمع الدولي ينبغي أن يدين مثل هذه الأعمال بسبب آثارها السلبية على إعمال حقوق الإنسان.

## باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ذكرت باراغواي أنّ اتجاها ساد لسنوات عديدة بتعزيز التدابير التقييدية المتخذة من جانب واحد على جميع المستويات في إطار العلاقات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، مما أثر سلبا على التدفقات التجارية وأضر بالعلاقات بين الدول. ولم تلجأ باراغواي مطلقا إلى اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد ولم تحمل أي طرف على اتخاذها في إطار علاقاتها المتعددة الأطراف والإقليمية. بيد أنّ باراغواي أفادت بأنها عانت مرارا وتكرارا في علاقاتها الإقليمية من الآثار السلبية لتلك الأنواع من التدابير، التي اتخذت أساسا شكل قيود تجارية مفروضة على المناطق الحدودية من جانب بلدان الجوار.

واعتبرت الحكومة أن التدابير التقييدية المتخذة من جانب واحد والمفروضة على الصعيد الإقليمي تسبب قيام منافسة غير عادلة بين الشركاء وتعوق تحقيق هدف التكامل الإقليمي والتنمية والنمو الاقتصادي. وقد تسببت هذه التدابير في اتخاذ إجراءات انتقامية وتقويض العلاقات الثنائية بين الدول والتأثير سلبا في تنمية البلدان المعنية. وفي إطار العلاقات المتعددة الأطراف، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، شكلت هذه التدابير عقبة كأداء أمام إبرام الاتفاقات التجارية.

وأشارت باراغواي إلى أنها جزء من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي لا يزال يوجد فيها بشكل واضح، على الرغم من ضمان حرية حركة السلع والخدمات، افتقار إلى المعاملة المنصفة بين الأطراف نتيجة لتطبيق تدابير قسرية من جانب واحد. وتحدد هذه السوق المشتركة إلى حد بعيد سياسة باراغواي الإنمائية. وبالتالي، فإن التدابير القسرية

المتخذة من جانب واحد التي تُلحق بباراغواي أكبر الضرر هي تلك التي يفرضها الشركاء في السوق المشتركة. وحثت الحكومة على تحديد آلية إيجابية لحل المشاكل الناجمة عن تطبيق القيود غير التعريفية على التجارة الإقليمية.

وشددت باراغواي على أن فرض جزاءات اقتصادية أو تجارية من جانب واحد، أو أنواع أخرى من التدابير المستخدمة كوسيلة للضغط السياسي من جانب البلدان المتقدمة جدا أو البلدان المستقلة اقتصاديا، يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الرئيسية. وتتعارض تلك التدابير مع مبدأي التجارة الحرة والتنمية، مما يجعل السكان هم الضحية. ويشكل فرض مثل تلك التدابير السبب الرئيسي لمحدودية إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويسهّل الركود الاقتصادي ويسبّب البطالة والتضخم والفقر العام.

## بيلاروس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ذكرت الحكومة أنها ترفض التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي. فهذه التدابير تتناقض مع المبادئ والقواعد التي يقوم عليها القانون الدولي، وهي مرفوضة في سياق العلاقات الدولية المتحضرة.

ودعت بيلاروس الجمعية العامة إلى إبقاء مشكلة تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد نصب عينيها وإلى التصدي فورا لأي إجراءات غير قانونية تتخذها الدول وتتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

## جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

أكدت جامايكا أنها لم تتخذ أي تدابير من جانب واحد لا تتماشى مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال جامايكا تعارض اتخاذ مثل هذه التدابير لأنها تعوق الإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

واعتبرت الحكومة أنّ التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، بالإضافة إلى كونها مخالفة لمبادئ القانون الدولي، تتعارض أيضا مع مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي. وأكدت الحكومة مجددا الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة وحثت بموجبها جميع الدول التي طبقت مثل هذه التدابير وتواصل تطبيقها على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

## الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

أفادت الحكومة بأن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. كما ذكرت أنّ اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ولا سيما الحق في حياة كريمة والحق في التنمية، وانتهاكا لسيادة الدول الأخرى.

وشددت الحكومة على أنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب، التي يكفلها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، تنتهك بسبب التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بما لها من آثار سلبية على الرفاه والتنمية والتعاون الدولي. كما أشارت إلى أنّ التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تضع عقبات أمام العلاقات التجارية الحرة بين الدول ذات السيادة وتعوق، نتيجة لذلك، التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، كما جرى التأكيد على ذلك مجدداً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣.

وأكدت الحكومة أنّ الجزائر تحترم مبادئ القانون الدولي وتؤيد ميثاق الأمم المتحدة والإعلانات والقرارات ذات الصلة التي تتخذها الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٣ المتعلق بحقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. كما أشار الرد إلى أنه، فيما يتعلق بالسيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فإن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وقيامها، بمحض إرادتها، باختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي، يشكلان المبدأين الأساسيين للذين تقوم عليهما السياسة الخارجية للجزائر.

واعتبرت الحكومة أنّ التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد لا تساعد في قيام علاقات دولية سلمية وودية وتحرم الشعوب من حقها غير القابل للتصرف في التنمية.

وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يعرقل السلم والأمن الدوليين. وطلبت الحكومة أيضا إلى الأمين العام أن يولي تنفيذ القرار ١٧٩/٦٣ اهتماما خاصا في ضوء الطابع العالمي وغير القابل للتجزئة والمترابط والمتشابك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

رفضت الجمهورية العربية السورية التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، ولا سيما القانون الذي سنّه كونغرس الولايات المتحدة ضد الجمهورية العربية السورية والذي يعرف باسم ''قانون محاسبة سوريا''. واعتبرت أنّ هذا القانون يمثل انتهاكا للقانون الدولي وله انعكاسات سلبية على ممارسة الحق في التنمية.

وأشارت الحكومة إلى أنها تتمتع بدعم واسع من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، اللتين أعربتا عن قلقهما العميق إزاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد على الجمهورية العربية السورية. وأضافت أنّ حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعتبران أنّ هذا القانون يشكل انتهاكا للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، وسابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة.

## كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩]

أشارت كوستاريكا إلى أنها، بصفتها دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، تحترم وتنفذ المبادئ التي تحكم تلك المنظمة، بما في ذلك رفض التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد. وبصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تحترم كوستاريكا القانون الدولي وتحبذ حرية التجارة الدولية ولا تؤيد تقييد هذه الحرية إلا إذا فرض وفقا للقانون الدولي وضمن إطار الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية.